التقرير السنوي 2021

بنك تنمية المدن والقرى

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير

الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

من أقوال جلالة الملك
عبد الله الثاني ابن الحسين

«إنّ النهوض بالاقتصاد هو في قمة أولوياتنا الوطنية، وعليه، فمن الضروري الاستمرار في برامج التصحيح والتحديث الاقتصادي، وتحقيق أهدافها المنشودة، والعمل لإنجاز وتطوير تشريعات وسياسات وإجراءات محددة ومدروسة تعزّز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتجذب الاستثمارات، وتيسّر نجاحها، وتحدّ من البيروقراطية المعيقة لها، لتوليد فرص العمل والتشغيل، وللمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتقلص عجز الموازنة ونسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي لرفع معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة».

كتاب التكليف السامي 2017
لدولة رئيس الوزراء

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	6
كلمة رئيس مجلس الإدارة	7
كلمة المدير العام	8
مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى	9
أهداف البنك	10
الموارد الماليّة للبنك	11
التشريعات الناظمة لعمل البنك	12
الهيكل التنظيمي	13
الرؤيا والرسالة والقيم المؤسسية	14
المحور الأول: الخريطة الاستراتيجية للبنك 2021-2024	15
المحور الثاني : البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024	18
1. قطاع التنمية المحلية	18
2. قطاع الطاقة والثروة المعدنية	19
المحور الثالث : إدارة المشاريع الدولية	21
المحور الرابع : إدارة المخاطر واستمرارية الاعمال	22
المحور الخامس : حاكمية وإدارة البيانات والمعلومات	23
المحور السادس: الحوكمة المؤسسية	24
المحور السابع : إجراءات التعامل مع كوفيد	27
المحور الثامن: تطوير الأداء المؤسسي	28
المحور التاسع: تنمية الموارد البشرية	28
المحور العاشر: مشاريع الطاقة البديلة	30
1. مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البلديات	30
2. مشروع اعتماد البنك كصندوق المناخ الاخضر في الاردن	30
المحور الحادي عشر: العمليات الماليّة	31 - 37
1. طلبات القروض الواردة للبنك مصنفة حسب الغاية	31
2. توزيع القروض الممنوحة حسب المشاريع	32
3. القروض الممنوحة للبلديات موزعة حسب المحافظة	33
4. مديونية القروض 2020 -2021	34
5. محور : دعم المحروقات 2020 -2021	35
6. محور : الاقساط والفوائد المحصلة عاى القروض 2020 -2021	36
7. محور : ارصدة حسابات العملاء – بلديات 2020-2021	37
المحور الثاني عشر: التحليل المالي واهم المشاريع المؤشرات الماليّة	38
المحور الثالث عشر : التطلعات المستقبلية	39
المحور الرابع عشر: تقرير مدقق الحسابات	41

المقدمة

استمرت حالة عدم الاستقرار للعام 2021 بالتأثير في المشهد الاقتصادي العالمي نتيجة لاستمرار جائحة كورونا، ما أدى بدوره إلى زيادة الظروف الصعبة التي واجهها الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة المتمثلة في تباطؤ نسب النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الدين العام والبطالة التي انعكست آثارها على الدور التنموي ونسب الإقراض لتحسين واقع المجتمعات المحلية، حيث انخفضت نسب الإقراض بمعدل 50٪ ومُنحت قروض خدمية للبلديات بقيمة 7,765,000 مليون دينار، فيما مُنحت قروض استثمارية بقيمة 3,700,000 مليون دينار، وبلغت قيمة طلبات القروض الواردة للبنك 32,915,456 مليون دينار تنوعت غاياتها بين القروض الخدمية والاستثمارية وتسديد الالتزامات.

خُفِّض الدعم المالي الحكومي للبلديات إلى (105) مليون دينار عام 2020 من أصل (210) مليون دينار رصدت في الموازنة العامة، حيث لم تفي المبالغ المرصودة في موازنة عام 2021 والبالغ قيمتها (126) مليون دينار بالغرض ما أدى إلى ارتفاع مديونية البلديات، وزيادة المصاريف التشغيلية وانخفاض الإيرادات الذاتية للبلديات ما أثر سلبًا في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات للمواطنين، واضعًا البنك أمام تحديات كبيرة في ما يخص التنمية المحلية في البلديات، وتعامل معها البنك بكل وعي والتزام ودور فاعل وتكاملي مع بقية مؤسسات الدولة، حيث بادر إلى تخفيف الأعباء على البلديات من خلال الالتزام بتحويل عوائد البلديات من وزارة الماليّة وأمانة عمان في الوقت المحدد شهريًا بالإضافة إلى تسييل جزء من الاستثمارات في سندات الخزينة والبالغة (11) مليون دينار لتلبية احتياجات البلديات من السيولة، كما بادر البنك بالمشاركة في برنامج المسرعات الحكومية/ رئاسة الوزراء لتخفيف التحديات الماليّة وإيجاد حلٍّ لتحدي (نقص السيولة) من خلال إيجاد منهج بالتعاون مع الشركاء لتسديد مديونية البلديات البالغة (300) مليون دينار أردني .

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرّني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2021 لبنك تنمية المدن والقرى، متضمناً البيانات الماليّة للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية، حيث شهد العام الماضي تطوّرًا كبيرًا في التحول الرقمي في كثير من الخدمات التي تقدم للبلديات والمتعاملين، التي تهدف إلى تحقيق أعلى درجات السرعة والسهولة وكفاءة الإجراءات وحسن استخدام الموارد.

وجاءت النتائج المتميزة التي استطاع البنك تحقيقها بالرغم من الظروف الاقتصادية التي تواجه الأردن والعالم بعد تداعيات جائحة كورونا، حيث كان أثرها كارثيًا في الاقتصاد الدولي واقتصاد المملكة بطبيعة الحال، وهذا رتّب علينا تحديات كبيرة فيما يخص التنمية المحلية في البلديات، تعامل معها البنك بكل وعي والتزام ودور فاعل وتكاملي مع بقية مؤسسات الدولة، كما بادر بتقديم تبرع مالي لصندوق همة وطن بقيمة 250 ألف دينار.

وللتسهيل على البلديات في توفير السيولة اللازمة في ظل تداعيات الجائحة فقد أجّل البنك الأقساط والفوائد خلال عام 2020، إضافة إلى تقديم دعم مالي بقيمة 2,4 مليون دينار من مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي.

وإيمانًا من البنك بتحقيق رسالته في خدمة البلديات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، دعم البنك وأشرف على العديد من المشروعات التنموية الخدمية والاستثمارية في البلديات، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات الفنية اللازمة لتمويل هذه المشروعات، كما أشرف على العديد من الاتفاقيات والشراكات مع الوكالات والهيئات الدولية لدعم مشروعات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات الصلبة ومشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي.

وفي الختام أوجه شكري الجزيل إلى موظفينا في البنك الذين أسهمت جهودهم في تحقيق هذه الإنجازات التي نتمنّى أن تسهم في رفعة وطننا الغالي تحت ظل الراية الهاشمية المظفرة بقيادة سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله وأدام عزّه.

نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية/رئيس مجلس الإدارة
توفيق محمود كريشان

كلمة المدير العام

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة البنك يسرني تقديم التقرير السنوي لبنك تنمية المدن والقرى الذي يتضمن أبرز الإنجازات والتطورات والبيانات الماليّة خلال عام 2021 كما يتضمن تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات الماليّة والإدارية للبنك.

اعتمد البنك في العام 2021 أهدافه الإستراتيجية الخمسة المتمثلة في: زيادة نسبة الإقراض لتحسين واقع المجتمعات المحلية، إدارة المنح والقروض الخارجية، تطوير الأداء المؤسسي، الدعم الفني للبلديات، تعزيز الشراكات، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بالاستناد إلى البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024 ومن خلال الهدف الوطني الذي يشمل : تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، كما أدرج العديد من المبادرات والمشروعات الطموحة التي تدعم محور البنية التحتية ومحور الطاقة ضمن قطاع التنمية المحلية .

استمر البنك في تنفيذ أعماله الماليّة والتطويرية بالرغم من تداعيات الجائحة واتباع التخطيط الممنهج والسليم والاستجابة السريعة لمواجهة آثار الجائحة بهدف استدامة العملية التنموية وتطويرها لخدمة البلديات تطبيقًا لرؤى وتطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله.

يأتي هذا التقرير ليعكس مستويات عمل البنك بكل شفافية خلال هذه السنة والمحاور التي جرى العمل عليها لعكس جودة الخدمة المقدمة ودعم البلديات في إقامة مشروعاتها وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات من خلال مشروعات تنموية خدمية واستثمارية، وتشجيع التشارك بين القطاع الخاص والبلديات لتحسين واقع المجتمعات المحلية.

ختامًا أغتنم هذه الفرصة لتقديم عظيم الشكر والعرفان للجهات الحكومية والخاصة والشركاء وجميع المتعاملين على الجهود التي قدموها، وعلى حسن التعاون والمشاركة في تحقيق رؤية البنك ورسالته، والشكر الخاص لموظفي مديرية تطوير الأداء المؤسسي على إنجاز التقرير بكل مهنيّة وموضوعيّة.

المدير العام
اسامة محمد العزام

مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى

رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية
توفيق محمود كريشان

نائب رئيس مجلس الإدارة مدير عام بنك تنمية المدن
اسامة محمد العزام

أعضاء مجلس الإدارة

ممثل عن وزارة الماليّة	السيد زياد صبحا
ممثل عن وزارة الأشغال العامة	المهندس جميل المشاقبة
ممثل عن وزارة الإدارة المحلية	الدكتور بكر الرحامنة حتى تاريخ 2021/11/23
	السيد نضال ايوب العدوان اعتباراً من تاريخ 2022/11/24
ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المهندسة لمياء الزعبي
ممثل عن البنك المركزي الاردني	الدكتور نضال العزام
ممثل عن الهيئات المحلية	
رئيس بلدية باب عمان	سعادة السيد محمود الخوالدة حتى تاريخ 2021/4/1
رئيس بلدية باب عمان	سعادة السيد عمر الشريدة اعتباراً من حتى تاريخ 2021/4/1
ممثل عن الهيئات المحلية	
رئيس بلدية القويرة	سعادة السيد عبد الله النجادات حتى تاريخ 2021/4/1
رئيس بلدية القويرة	عبد الرحمن الربابعة اعتباراً من تاريخ 2021/4/1

أهداف بنك تنمية المدن والقرى

دعم مشروعات الهيئات المحلية لتأمين الخدمات الرامية إلى إيجاد الخدمات الأساسية العامة والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة موارده الماليّة المحليّة والخارجيّة وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشروعات.

مساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات المشروعات الإنتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية والمساهمة في رأس مال هذه المشروعات.

إدارة القروض التي تمنح للهيئات المحلية وكفالتها وأداء أية وظيفة أو تعامل أو أعمال مصرفية يتطلبها تنفيذ الواجبات المنوطة به بموجب هذا القانون أو أيّ تشريع آخر أو بمقتضى أيّ اتفاق دوليّ تكون حكومة المملكة طرفًا فيه، ويتطلب تنفيذه مشاركة البنك .

المساعدة في توفير الخيارات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الفنيين الذين تحتاج إليهم الهيئات المحلية.

تقديم التسهيلات الائتمانية لأية هيئة أو مؤسسة تتضمن أهدافها تقديم الخدمات الأساسية داخل حدود الهيئات المحلية .

تمويل مشروعات للهيئات المحلية لا تقوم على الفائدة وفق أسس وشروط تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

الموارد الماليّة لبنك تنمية المدن والقرى

عام 1951 تأسّست مؤسسة ماليّة متخصصة لتمويل مشروعات البلديات باسم صندوق الإنماء الاقتصادي برأس مال متواضع (68) ألف دينار.

عام 1955نقل هذا الصندوق إلى مجلس الإعمار باسم صندوق قروض البلديات برأس مال مقداره (1.7) مليون دينار ودمج به قسم الإصلاح الريفي.

عام 1966 أصبح الصندوق مؤسسة مستقلة اسمها صندوق قروض البلديات برأس مال مقداره (2.1) مليون دينار.

بتاريخ 9/16/1979 أُسّس بنك تنمية المدن والقرى برأس مال مقداره (5.8) مليون دينار.

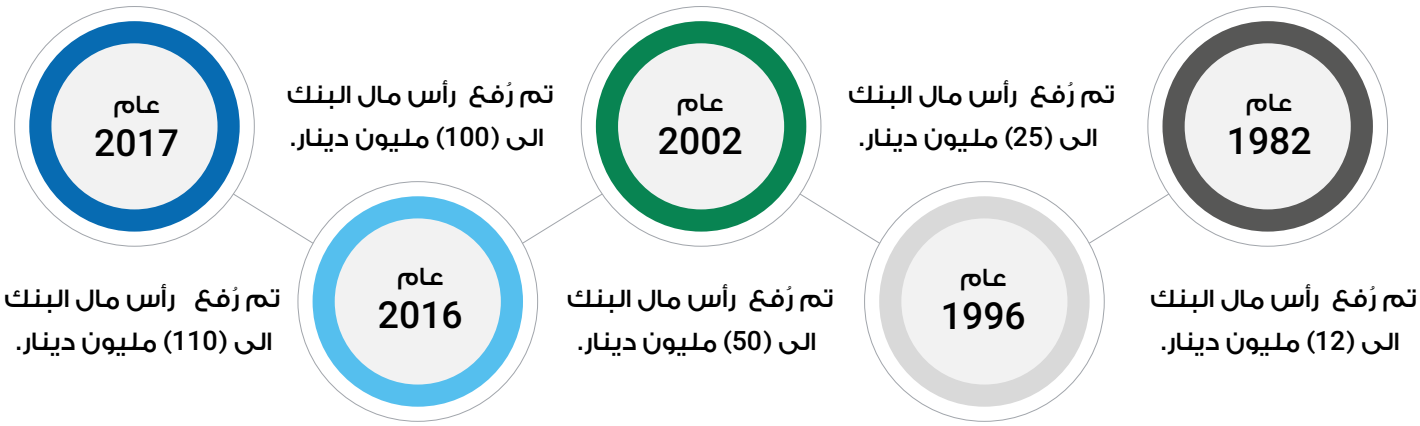

رأس المصرح به	عام 2019 المبلغ/دينار	عام 2020 المبلغ/دينار	عام 2021 المبلغ / دينار	النسبة / رأسمال البنك
مساهمة الحكومة	77,800,000	77,800,000	77,800,000	71%
مساهمة البنك المركزي	2,200,000	2,200,000	2,200,000	2%
مساهمة هيئات محلية	30,000,000	30,000,000	30,000,000	27%
المجموع	110,000,000	110,000,000		100%

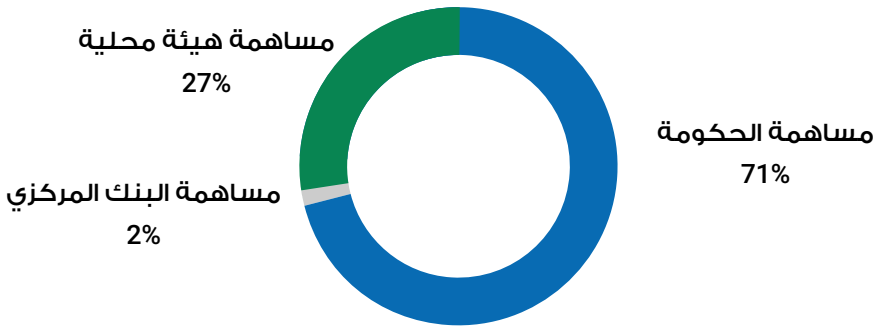

القوانين

يعمل البنك بموجب قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (63) لسنة 1985 وتعديلاته.

الأنظمة

نظام تمويل مشاريع الهيئات المحلية رقم (19) لسنة 2014.
النظام المالي لبنك تنمية المدن والقرى رقم (56) لسنة 2011.
نظام التنظيم الإداري لبنك تنمية المدن والقرى رقم (129) لسنة 2019.
نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020 والتشريعات المنبثقة عنه.

التعليمات

تعليمات التمويل الإسلامي لبنك تنمية المدن والقرى وتعديلاتها الصادرة استنادا إلى نص المادة (8) من نظام تمويل مشروعات الهيئات المحلية رقم (19) لسنة 2014 .

تعليمات حفظ الوثائق وإتلافها لدى البنك والصادرة استنادا إلى أحكام المادة (30) من النظام المالي لبنك تنمية المدن والقرى رقم (56) لسنة 2011.

تعليمات التنظيم الداخلي لبنك تنمية المدن والقرى الصادرة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2001/111) تاريخ 2001/12/10.

تعليمات النظام المالي لبنك تنمية المدن والقرى رقم (56) لسنة 2011 وتعديلاتها.

السياسة العامة لبنك تنمية المدن والقرى وتعديلاتها الصادرة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2004/30) تاريخ 2004/5/10.

تعليمات لجنة النشاط الاجتماعي لموظفي بنك تنمية المدن والقرى.

الهيكل التنظيمي

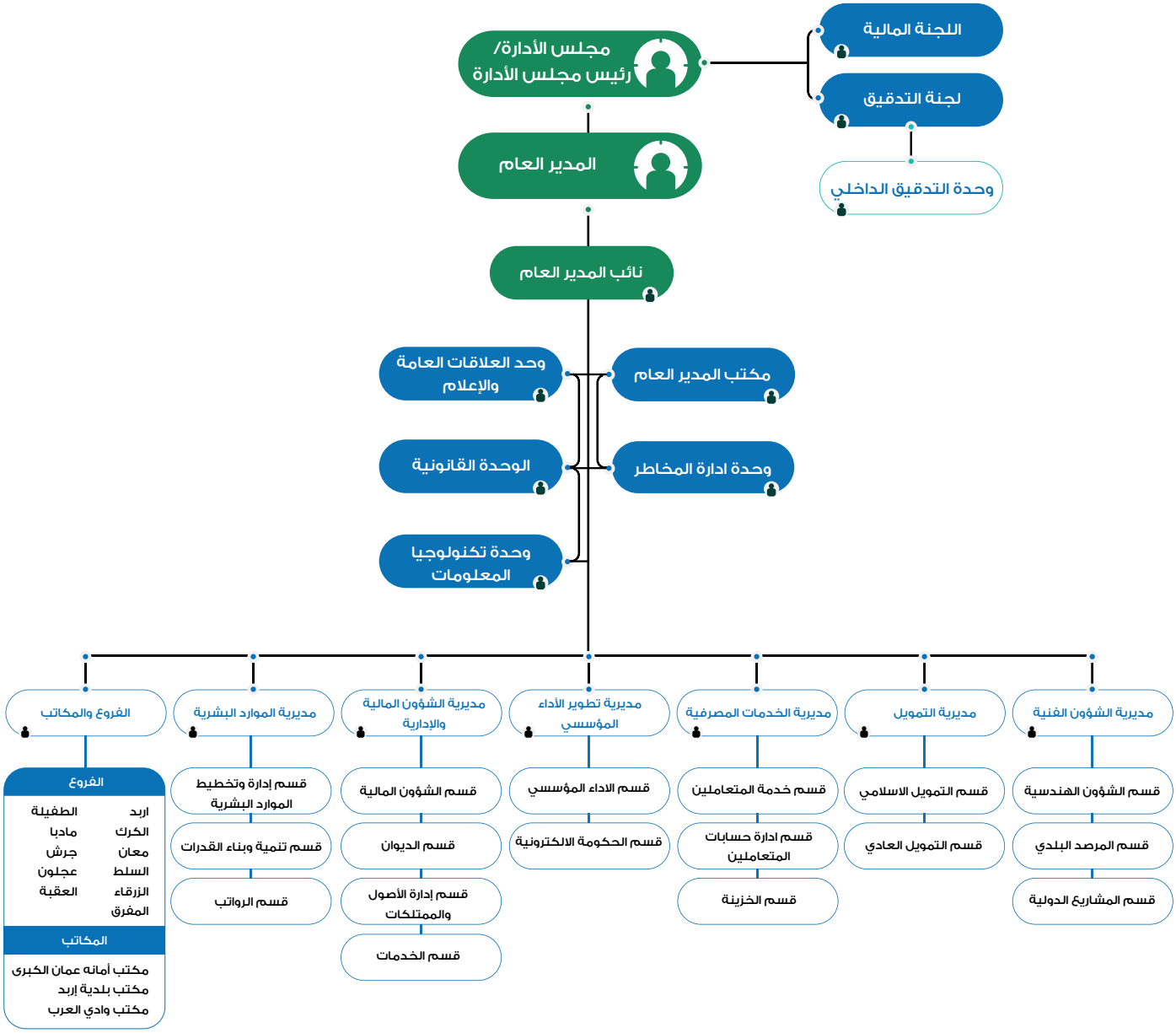

الرؤيا والرسالة والقيم المؤسسية

رؤيتنا

بنك تنموي ذكي يعزّز التنمية المحليّة المستدامة.

رسالتنا

تقديم التمويل اللازم والخدمات المصرفيّة والاستشارات والدعم الفني وبناء القدرات للهيئات المحليّة والجهات الراغبة، من خلال مشاريع تنمويّة خدميّة واستثماريّة، وتشجيع التشارك بين القطاعين: العام والخاص لتحسين واقع المجتمعات المحليّة.

الحوكمة المؤسسية

- تحقيق العدالة والشفافية وضمان المساءلة.
- مراجعة الأداء الماليّة بفعالية.
- الالتزام بالقانون وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.

الإبداع والإبتكار

- إيجاد أفكار جديدة وتنفيذها .
- التعلم والتدريب وتبنّي المفاهيم الجديدة.
- استخدام الأدوات والمعلومات بطريقة مستحدثة.

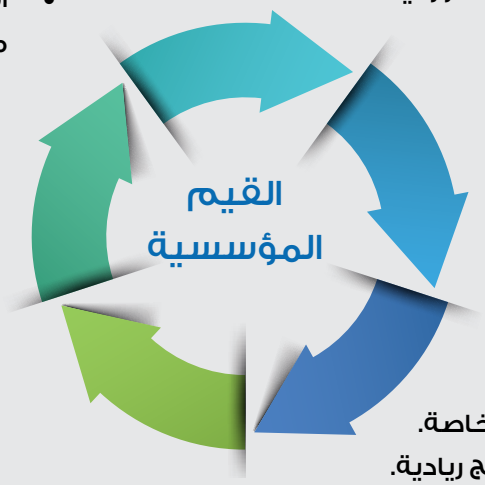

القيادة بالنتائج

- توازن النتائج المستهدفة والمحققة.
- بناء القدرات البشرية.
- إدارة التغيير بفعالية.

العمل بروح الفريق

- تعاون مع الجميع بانسجام تام .
- مصلحة الجميع فوق المصلحة الخاصة.
- المشاركة الفاعلة في تحقيق نتائج ريادية.

المسؤولية المجتمعية

- مبادرات مجتمعية مبنية على الاحتياجات الفعلية للفئات.
- نشر الوعي حول قضايا المجتمع المعاصرة.
- مراعاة اهتمام واحتياجات الموظفين.
- تحقيق وفورات بالتكاليف من خلال مشروعات مستدامة.

المحور الأول : الخريطة الإستراتيجية للبنك 2021-2024

أولاً: الخطة الإستراتيجية 2021-2024

في ضوء رؤية صاحب الجلالة الهاشمية وتوجهات الحكومة الرشيدة وتحقيقًا لرؤية الأردن 2025 والأهداف الوطنية، أعدّ البنك الخطة الإستراتيجية المحدثة 2021-2024 التي تضمنت الهدف الوطني(تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين) والمحور الخامس من محاور البرنامج التنفيذي(خدمات البنية التحتية) كما استُهدف قطاعان من البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة 2021-2024 وهما : قطاع التنمية المحلية وقطاع الطاقة والثروة المعدنية، كما أُدرجت خمسة أهداف إستراتيجية والبرامج والمشروعات المفصلة، كما حُدّدت مصفوفة مؤشرات الأداء والمستهدفات الطموحة التي يسعى البنك إلى تحقيقها بما ينسجم مع رؤيته ورسالته وقيمه المؤسسيّة، حيث يعدّ بنك التنمية محط أنظار الجهات الدوليّة المانحة واهتمامها بسبب أهميّة دوره في تطوير البلديات وتقديم الدعم الفني لها، وأثر ذلك في إحداث تغيرات جوهريّة تضيف قيمة للخدمات المقدمة للمتعاملين.

الخريطة الاستراتيجية الخاصة ببنك تنمية المدن والقرى 2021-2024

رؤيتنا

بنك تنموي ذكي يعزّز التنمية المحليّة المستدامة.

رسالتنا

تقديم التمويل اللازم والخدمات المصرفيّة والإستشارات والدعم الفني وبناء القدرات للهيئات المحليّة والجهات الراغبة، من خلال مشاريع تنمويّة خدميّة وإستثماريّة، وتشجيع التشارك بين القطاعين: العام والخاص لتحسين واقع المجتمعات المحليّة.

الأهداف الوطنية

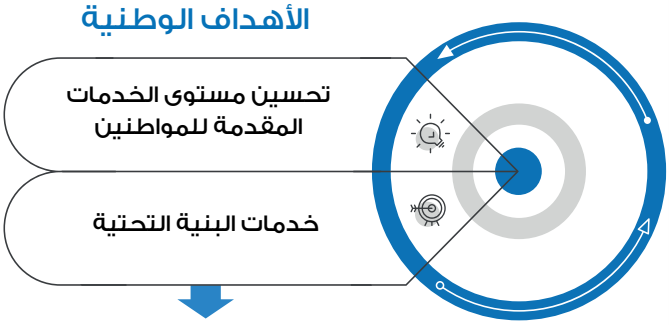

- قطاع التنمية المحلية
- قطاع الطاقة والثروة المعدنية

الأهداف الأستراتيجية

- زيادة نسبة الأقراض لتحسين واقع المجتمعات المحلية
- إدارة القروض والمنح الخارجية
- تطوير الأداء المؤسسي
- تعزيز الشراكات المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة
- الدعم الفني للبلديات

القيم

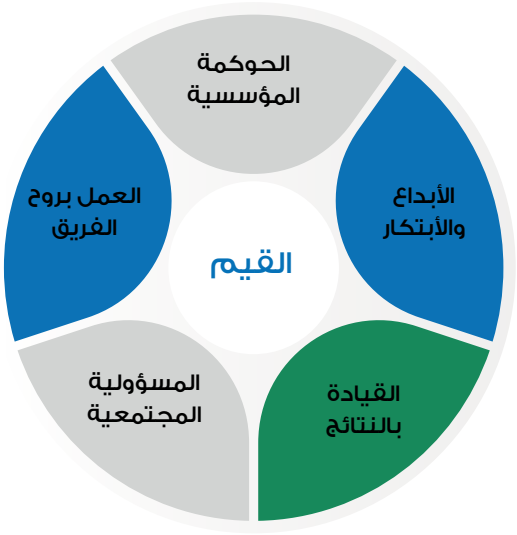

المشاريع الاستراتيجية
التحول الذكي للخدمات
تجهيز مباني البنك
مسوحات الرضا الذكية
كفاءة استخدام الطاقة في البلديات
مشروع MSSRP
المرصد البلدي
التحول الذكي للخدمات
تعديل التشريعات الناظمة لعمل البنك
تطبيق معايير الامتثال
صندوق المناخ الاخضر
تطوير النظام الاداري والمالي
تأسيس مختبر الأبداع
أرشفه وثائق البنك
تمويل القروض الاستثمارية

ثانياً : الشركاء الإستراتيجيين وأصحاب المصلحة :

يعمل البنك وفق رؤيته ورسالته وأهدافه الإستراتيجية على تعميق علاقته مع الشركاء، حيث حُدِّد الهدف الإستراتيجي الخامس : (تعزيز الشراكات المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تشارك الحكومة بنسبة (71)% والبنك المركزي بنسبة (2)% والبلديات (27)%، كما يسعى البنك إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلديات ودعم مشروعاتها الخدمية والإنتاجية والخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية بالتعاون مع الشركاء أو أية جهة أخرى تعمل على تحقيق التنمية داخل حدود البلديات .

قائمة الشركاء الإستراتيجيين

اسم الشريك	حجم التعامل					مدى ارتباط التعامل بالأهداف بالبنك					مدى تأثر البنك نتيجة تغيير في إجراءات أو لوائح الشريك					مدى تأثر الشريك نتيجة تغيير في إجراءات أو لوائح البنك					العلامة	تصنيف الشريك
	%35					%35					%20					%10						
	كبير جداً	كبير	صغير	صغير جداً		مرتبط جداً	مرتبط	غير مرتبط	غير مرتبط تماماً		كبير جداً	كبير	صغير	صغير جداً		مؤثر جداً	مؤثر	غير مؤثر	غير مؤثر تماماً			
رئاسة الوزراء		3				4					4					4					3.65	إستراتيجي
وزارة الإدارة المحلية	4					4					4					4					4	إستراتيجي
البلديات	4					4					4					4					4	إستراتيجي
وزارة التخطيط		3					3					3					3				3.35	إستراتيجي
وزارة الأشغال العامة والإسكان			2					2					2				3				2.9	شريك
وزارة الماليّة	4						3					4					3				3.9	إستراتيجي
البنك المركزي الأردني	4					4						4					3				3.9	إستراتيجي

خدمات البنية التحتية

1. قطاع التنمية المحلية

تكتسب عملية التنمية المحلية أهمية خاصة لما تجده من إرادة سياسية وحراك يشكل دافعًا للنهوض بالمجتمعات المحلية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، فالتنمية المحلية تسهم بفعالية في خلق اقتصادات محلية فاعلة قادرة على تحقيق الاستثمار الأمثل والمستدام للموارد المتاحة.

نُفِّذت مجموعة من البرامج والمشروعات التي تستهدف النهوض بالأداء التنموي للبلديات بما يحقق مصلحة المواطنين، في مجالات: الإصلاح المالي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات، وتقديم الخدمات بما يتناسب مع احتياجات المواطنين وأولوياتهم بصورة تشاركية وفق مبادئ المساءلة والشفافية، وتمكين البلديات من المساهمة في مكافحة الفقر، وتفعيل دورها في التخطيط التنموي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.

الهدف القطاعي:

اقتصاد محلي كفؤ قادر على تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

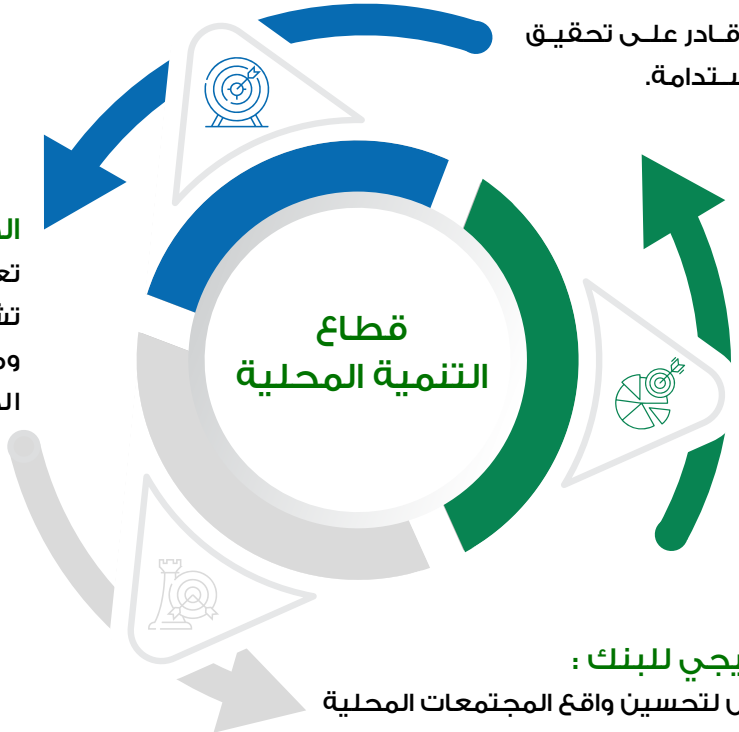

الهدف المرحلي:

تعزيز التنمية المحلية من خلال تشجيع الشراكة ما بين البلديات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص.

الهدف الاستراتيجي للبنك :

زيادة نسبة الإقراض لتحسين واقع المجتمعات المحلية

ويدعم المؤشرات الآتية:

1. نسبة القروض الاستثمارية الممنوحة / إجمالي القروض بفائدة.
2. نسبة القروض الاستثماريّة التي لا تقوم على الفائدة / إجمالي القروض التي لا تقوم على الفائدة.

خدمات البنية التحتية

2. قطاع الطاقة والثروة المعدنية

يعدّ قطاع الطاقة من أهم القطاعات الحيوية في الأردن لما له من أثر كبير في التنمية المستدامة وتحقيق أمن التزود بالطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ضمن رؤية واضحة يجري العمل على تحقيقها من خلال أهداف وبرامج ومشروعات محددة تنفذ بالتعاون مع الشركاء في القطاعات المختلفة، وبنهج تشاركي وفقًا لمؤشرات أداء محددة انعكست في إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030.

الهدف القطاعي:
خفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني

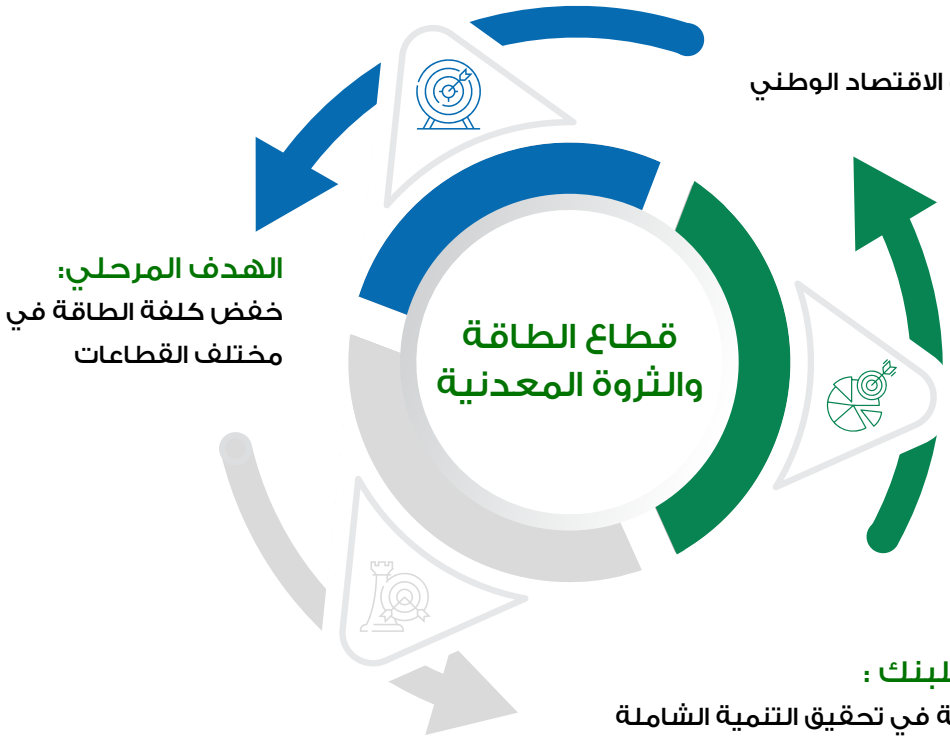

الهدف المرحلي:
خفض كلفة الطاقة في مختلف القطاعات

الهدف الاستراتيجي للبنك :
تعزيز الشراكات المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة
ويدعم المشاريع الآتية:

1. رفع كفاءة إستخدام الطاقة في البلديات من خلال بنك تنمية المدن والقرى (منحة بنك الإستثمار الأوروبي).
2. خفض كلف الطاقة على البلديات والمخيمات في المملكة من خلال إستبدال إنارة الشوارع بأخرى موفرة للطاقة (تمويل المشروع).
3. رفع كفاءة إستخدام الطاقة وتركيب أنظمة طاقة شمسية لمباني البلديات.

مبادرات ومؤشرات البرنامج التنفيذي التأشيري 2021-2024

#	اسم المشروع	مصدر التمويل	صفة المشروع	الكلفة الكلية	الجهة المسؤولة	دور البنك	الكلفة التأشيرية (ألف دينار)				المجموع
							2021	2022	2023	2024	
الهدف القطاعي 2 : خفض كلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني											
الهدف المرحلي 1 : خفض كلفة الطاقة في مختلف القطاعات											
المبادرة 1 : تطوير منظومة قطاع الطاقة الكهربائية											
المشاريع الجديدة											
11	خدمات استشارية لدعم تنفيذ مشروع رقم 15	دعم فني خارجي	جديد	1,100	وزارة الطاقة	دفع مباشر من قبل الجهة المانحة				1,100	1,100
المشاريع المستمرة											
14	مشروع خفض كلف الطاقة على البلديات والمخيمات في المملكة من خلال استبدال إنارة الشوارع بأخرى موفرة للطاقة	تمويل البنك	مستمر	35,000	وزارة الطاقة والبلديات	تمويل المشروع	-	10,000	20,000	5,000	35,000
15	رفع كفاءة استخدام الطاقة وتركيب أنظمة طاقة شمسية لمباني الخدمات البلدية	منحة + تمويل البنك	مستمر	37,000	وزارة الطاقة	إدارة القروض	-	13,000	12,000	12,000	37,000

الهدف الوطني/ تحسين مستوى الخدمات المقدمة والعدالة في توزيعها									
الهدف القطاعي 1 : اقتصاد محلي كفؤ قادر على تحقيق التنمية المحلية المستدامة									
الهدف المرحلي 6: تعزيز التنمية المحلية من خلال تشجيع الشراكة ما بين البلديات ومجالس المحافظات والقطاع الخاص									
#	الأهداف / المؤشرات	2019	2020	المستهدف				الجهه المعنية	الجهه المنفذة
				2021	2022	2023	2024		
13	نسبة القروض الاستثمارية الممنوحة الى إجمالي القروض بفائدة	٪13	٪10	٪10	٪15	٪20	٪25	وزارة الإدارة المحلية	بنك تنمية المدن والقرى
14	نسبة القروض الاستثمارية التي لا تقوم على الفائدة الى إجمالي القروض التي لاتقوم على الفائدة	٪15	10	٪10	٪15	٪20	٪25	وزارة الإدارة المحلية	بنك تنمية المدن والقرى

المحور الثالث : إدارة المشاريع الدولية

يهدف البنك إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة من خلال أهدافه الإستراتيجية المدرجة في قانونه والمتعلقة بإدارة المنح والقروض والرقابة عليها، حيث يسعى البنك إلى اعتماده من قبل المعهد العالمي للنمو الأخضر (GCF)، وقد رشّحته وزارة البيئة رسميًا في تموز 2019 ليصبح أول هيئة وصول مباشر في منطقة غرب آسيا، إضافة إلى هيئات معتمدة في كلٍّ من: المغرب وتونس تمثل منطقة الشرق الأوسط / شمال أفريقيا. يهدف المعهد إلى دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيزه في البلدان النامية من خلال صندوق المناخ الأخضر الذي يعدّ أكبر صندوق عالمي متخصص لمساعدة البلدان النامية على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتغير المناخ، حيث أظهر البنك التزامه الفعلي بتلبية المعايير الدولية ودعم التنمية المستدامة في الأردن من خلال المشروعات التي يموّلها شركاء التنمية الدوليين مثل: بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي، كما وقّع البنك اتفاقية تمويل عام 2019 مع بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة (45) مليون يورو لغايات تمويل مشروع كفاءة استخدام الطاقة ومشروعات الطاقة المتجددة في القطاع البلدي الذي تقدر تكلفته بقيمة (90) مليون يورو، حيث خصص البنك مبلغ (45) مليون يورو لغايات تمويل المشروع بالشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي. كما توفر الاتفاقية منحة مساعدات فنية بقيمة 1,400,000 يورو من مبادرة المنحة الاقتصادية لبنك الاستثمار الأوروبي بهدف التحضير لتنفيذ المشروع، إضافة إلى توفير مصادر تمويل للبلديات بسعر فائدة منخفض تمكن الجهات المستفيدة من تخفيف أعباء فاتورة الكهرباء ضمن تمويل منخفض بالإضافة إلى توفير خبرات الدعم الفني من قبل بنك الاستثمار الأوروبي لتنفيذ المشروع ضمن أفضل الممارسات الدولية.

ومن ثمّ يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى تخفيف الأعباء المالية على البلديات من خلال تخفيض فاتورة الكهرباء في القطاع البلدي الذي سيجري تمويله بنسب فائدة منخفضة، حيث تشكل فاتورة الكهرباء جزءًا كبيرًا من نفقات البلدية بما يقارب 15 % من موازنة البلدية .

المحور الرابع : إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال

يطبق البنك خطة إدارة المخاطر ويعتمد الإطار العام للمخاطر من لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة، وتتولى وحدة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والعقبات التي تؤثر في تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتصنّفها وتبيّن وزن الخطر وتضع الإجراءات المناسبة للحدّ منه أو تخفيفه في حالة حدوثه، وترفع تقارير دورية إلى لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة لمناقشتها والحصول على التوصيات والملاحظات بهذا الخصوص وتشمل :

1. المخاطر الإستراتيجية:

حيث تظهر النظرة المتكاملة المتعلقة بالتطورات الإستراتيجية والتطورات التنظيميّة التي اشتملت على عدّة مخاطر مثل: تحديث الأطر التشريعية الناظمة للعمل والأوضاع المالية للبلديات وعدم تفعيل مبادئ الحاكمية الرشيدة بشكل شمولي وتعطل المؤسسات الحكومية والشركاء بسبب أزمة كورونا .

2. المخاطر الماليّة:

وتشمل المخاطر المرتبطة بالإقراض والتمويل والسيولة ومخاطر السوق والتغير في تقلبات أسعار الفوائد وغيرها .

3. مخاطر الموارد البشرية:

وتشمل: تدني المعرفة الكافية بالتشريعات الناظمة ونقص الكفاءات المتخصّصة بالموارد البشرية وعدم استقرار التشريعات الخاصة بالموارد البشرية.

4. مخاطر الصحة والسلامة:

حيث تشتمل على مخاطر: الزلازل والفيضانات والأوبئة وغيرها.

5. المخاطر التشغيلية (مشاريع):

وتتضمن مخاطر الإخفاق أو عدم كفاية الأنظمة الداخلية والخارجية أو العنصر البشري أو الأحداث الخارجية، أو المخاطر الشرعية للعمليات المنفذة حسب نظام التمويل الإسلامي.

6. المخاطر التقنية:

وتشمل مخاطر تعطل الخدمات والاختراقات وفقدان البيانات والمعلومات، كما يسعى البنك إلى مواكبة كل ما هو جديد ومستحدث ومتطور من درجات الأمان وأساليبها في حماية البيانات والمعلومات والاستمرار في تحديد المخاطر وتوقعها وإيجاد الحلول المناسبة من خلال تطبيق العديد من الأنظمة كسياسة أمن المعلومات الخاصة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وتطبيق السياسات والبرمجيات الضرورية مثل: سياسة كلمات المرور من خلال تحديد كلمات مرور ذات معايير محددة لحماية البيانات والمعلومات، برمجيات Veem للنسخ الاحتياطي لقواعد البيانات والخوادم الرئيسة بشكل يومي وأسبوعي وشهري وسنوي، برمجية DR site لتجهيز موقع تعافي الكوارث وحماية البيانات في حال حدوث عطل على الخوادم الرئيسة وأخذ نسخ احتياطية لقواعد البيانات على برمجية SAN storage وبرمجية Tapelibrary وحفظ نسخ backup في قاصة البنك الرئيسة وقاصة أحد الفروع، برمجية Firewall وتفعيل الجدران النارية في Sophos للحماية من الهجمات الإلكترونية وتحديد صلاحيات استخدام الإنترنت لتقليل خطر الاختراقات عبر تقنية Webfiltering .

المحور الخامس : حاكمية وإدارة البيانات والمعلومات

تبنّى البنك سياسة تصنيف البيانات الحكومية وإدارتها للعام 2020 الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بهدف تحديد الإطار العام لتصنيف البيانات الحكومية وإدارتها، وتوفير برنامج عمل لتصنيف البيانات الحكومية الحالية وإدارتها ، كما جرى تبنّي نموذج الحوكمة الوارد في هذه السياسة الذي يهدف إلى تحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق ضمن الوحدات والأقسام الداخلية، حيث تغطي هذه المتطلبات- على وجه الخصوص- البنية التنظيمية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة وتحديد الأدوار والمسؤوليات ضمن الجهة الحكومية نفسها، إضافة إلى المؤهلات اللازمة للموظفين المعنيين بتنفيذ هذه السياسة وتطوير إجراءات داخلية لمأسسة تطبيق هذه السياسة وضمان التنفيذ الفعال لها، علاوة على ذكر الأدوار والمسؤوليات في الإشراف العام على تنفيذ هذه السياسة، ويصنف النظام البيانات الحكومية ضمن مستويات مختلفة مثل: سري ويتطلب مستوى عاليًا من الضوابط الأمنية، حساس ويتطلب مستوى مرتفعًا من الضوابط الأمنية، خاص ويتطلب مستوى متوسطًا من الضوابط الأمنية.

كما تبنّت لجنة تصنيف البيانات الحكومية الداخلية وإدارتها نموذج الحوكمة وتصنيف البيانات المؤسسية بالمشاركة في منصة تصنيف البيانات الحكومية وإدارتها بهدف التمكّن من الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بهدف تسهيل عملية نقل البيانات وتبادلها بشكل مرن بين الجهات الحكومية والجهات الأخرى المعنية.

المحور السادس: الحوكمة المؤسسية

يلتزم البنك بتطبيق جميع قواعد الحوكمة، وذلك حتى يتمكن مجلس الإدارة من تغطية المخاطر كافة التي يتعرض لها البنك بطريقة عملية، وقد أنشأ المجلس لجانًا وقسّم المهام فيما بينها، بحيث تتولّى كل لجنة مهام ومسؤوليات محددة تشرف عليها، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في تغطية الأنشطة كافة بصورة سليمة، حيث تستمد هذه اللجان قوّتها وسلطتها من مجلس الإدارة، وأنّ المجلس الذي يفوض الصلاحيات لهذه اللجان يبقى دائمًا مسؤولًا عن أعمالها.

أعضاء مجلس الإدارة

	أعضاء مجلس الإدارة	طبيعة العضوية
رئيس مجلس الإدارة	معالي السيد توفيق محمود كريشان نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة المحلية	غير تنفيذي / غير مستقل
نائب رئيس مجلس الإدارة	عطوفة السيد اسامه محمد العزام المدير العام	تنفيذي / غير مستقل
عضو مجلس الإدارة	ممثل عن وزارة الماليّة	غير تنفيذي / غير مستقل
	ممثل عن وزارة الأشغال العامة	غير تنفيذي / غير مستقل
	ممثل عن وزارة الإدارة المحلية	غير تنفيذي / غير مستقل
	ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي	غير تنفيذي / مستقل
	ممثل عن البنك المركزي	غير تنفيذي / مستقل
	ممثل عن البلديات	غير تنفيذي / مستقل
	ممثل عن البلديات	غير تنفيذي / مستقل

الإدارة التنفيذية

أعضاء مجلس الإدارة	طبيعة العضوية
المدير العام	عطوفة السيد اسامه محمد العزام
نائب المدير العام	الدكتور محمد الحراحشة
مدير الخدمات المصرفية	خالد الزعبي
مدير الشؤون الماليّة والإدارية	الدكتور محمد الحراحشة / مكلف
مدير الموارد البشرية	محمد بني عيسى
مدير تطوير الأداء المؤسسي	أحمد الدويري
مدير الشؤون الفنية	المهندس مروان ذنيبات
مدير التمويل	كايد التخاينة
رئيس وحدة التدقيق الداخلي	رولا العلياني

لجان مجلس الإدارة

1. اللجنة الماليّة والإدارية.
2. لجنة التدقيق.

المحور السادس: الحوكمة المؤسسية

الشفافية والإفصاحات

يلتزم البنك بأسس الإفصاح المحاسبي وقواعده في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IIII وجميع التشريعات الناظمة لعمل البنك والجهات الحكومية.

وافق أعضاء مجلس الإدارة على القوائم الماليّة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لضمان تقديم رؤية حقيقية وعادلة لشؤون البنك خلال السنة المالية المذكورة.

حوكمة تقنية المعلومات

تجري عمليات تطوير تقنية المعلومات في البنك وفقًا للمعايير الدولية ووفق أفضل الممارسات، بحيث تتماشى إستراتيجية تقنية المعلومات في البنك مع إستراتيجية الأعمال الخاصة به.

السلوك

تشمل السياسات المعتمدة والمطبقة في البنك ما يلي:

- سياسة النوع الاجتماعي.
- سياسة الضمانات البيئية والاجتماعية.
- سياسة الإفصاح.
- سياسة الإبلاغ وحماية المبلغين.
- سياسة المتابعة والتقييم.
- سياسة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة منع تضارب المصالح.

المحور السابع : إجراءات التعامل مع كوفيد 19

أدى انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩-) في مطلع العام 2020 وتفشيه في عدد من دول العالم إلى تعطيل الأعمال، وقد استمر تأثيره في العام 2021 حيث اتخذ البنك عدّة إجراءات لازمة لضمان استمرارية الأعمال وخدمة المتعاملين من خلال وضع خطة استمرارية الأعمال والطوارئ بالتنسيق مع مختلف الوحدات التنظيمية لضمان تنفيذ مجموعة من الإجراءات مثل: التركيز على الخدمات والعمليات ذات الأولوية والمصرح بها، والتنسيق مع المؤسسات والدوائر الحكومية بما يضمن تكامل الخدمات، وعدم انقطاع سلسلة العمليات، المحافظة على السلامة العامة للموظفين والمتعاملين وفق إجراءات محددة والابتكار في إعادة توزيع الموارد البشرية واستخدام التطبيقات الذكية، وتحديد الفرق اللازمة لفترات التحضير والاستجابة والاستدامة والتعافي، وتهيئة البنية التحتية والتوجه للتحول الذكي، وتحديد مصفوفة الصلاحيات في حالات الطوارئ، كما جرى تحليل أثر انقطاع الخدمة في مديريات البنك والخدمات المقدمة وحسب المعايير (مالي، انقطاع العمليات، السمعة والثقة، المسؤولية القانونية ومشاركة الإدارة) وحُدِّد وزن ال20 لكل معيار وحُدّدت النتائج حسب الجدول المرفق.

المعيار	مالي	اضطراب/ انقطاع العمليات	السمعة وثقة أصحاب المصلحة	المسؤولية القانونية	مشاركة الإدارة	النتيجة	المجموعات
الوزن	%20	%20	%20	%20	%20		
الإدارة							
المديرية المصرفية	4	4	1	3	4	3.2	مجموعة أ
مديرية التمويل	5	5	1	5	5	4.2	مجموعة ج
مديرية الشؤون الفنية	5	4	1	5	5	4	مجموعة ب
مديرية الخدمات الماليّة والإدارية	4	4	1	5	4	3.6	مجموعة ب

المجموعة	الوظائف الاساسية للمجموعات				الوظائف الاساسية	الوظائف المساندة
	الخدمة	تاريخ التفعيل	مكان التقديم	الوحدة مسؤولية التنفيذ		
المجموعه أ	إدارة الخدمات المصرفية	2020/3/18	المركز والفروع	المديرية المصرفية	قسم إدارة حسابات المتعاملين قسم خدمات المتعاملين	تكنولوجيا المعلومات الخدمات الإدارية
المجموعه ب	إدارة المنح الخارجية	2020/3/26	المركز الرئيسي	مديرية الشؤون الفنية	مديرية الشؤون الفنية	تكنولوجيا المعلومات الخدمات الإدارية
	الخدمات الماليّة والإدارية	2020/3/26	المركز الرئيسي	مديرية الخدمات الماليّة والإدارية	المديرية المصرفية	تكنولوجيا المعلومات الخدمات الإدارية
المجموعه ج	إدارة التسهيلات الائتمانية	2020/5/3	المركز الرئيسي	مديرية التمويل	قسم التمويل العادي قسم التمويل الإسلامي	تكنولوجيا المعلومات الخدمات الإدارية

المحور الثامن: تطوير الأداء المؤسسي

يعمل البنك على استكمال إجراءات إقرار مشروع القانون المعدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى مع لجنة الاقتصاد والاستثمار المنبثقة عن مجلس النواب تمهيدًا لإقراره في بداية عام 2022 وسوف تُعدّ دراسة قانونية تبيّن الأنظمة والتعليمات والسياسات التي يتطلب إصدارها أو تعديلها أو إلغاؤها سندًا من القانون المعدل والأسباب الموجبة، وتُعدّ خطة عمل تحدد التشريعات ذات الأولوية التي ستمكن البنك من التوسع في تقديم الخدمات لتشمل العمليات المصرفية والتسهيلات الائتمانية كافّة بما فيها المقدمة لمشروعات الشراكة بين القطاع الخاص والبلديات، وممارسة أعمال صندوق تنمية المحافظات ومهامه بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي للبنك واستمراريته في تقديم خدمات للبلديات إضافة إلى تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية. من جهة أخرى عمل البنك على تطوير النظام المالي والإداري بهدف تقديم خدمات مصرفية مؤتمته تمكّنه من إدارة الحسابات وتمكّن البلديات من إدارة حساباتها وإصدار الحوالات وأوامر الدفع الإلكترونية وإدارة المعاملات المالية مع الموردين وعمليات الصرف ومتابعة الكفالات وإدارة القروض والتسهيلات الممنوحة للبلديات ومتابعتها، وإدارة جميع ممتلكات البنك وأصوله ومتابعة اهتلاكها مما يساهم في تقليل الوقت والجهد وتقليل عدد المراجعين والتوجه نحو المعاملات غير الورقية.

المحور التاسع: تنمية الموارد البشرية

يعمل البنك على تعزيز كفايات الموظفين وتنمية قدراتهم وخبراتهم وإكسابهم مهارات جديدة وتحديث معارفهم، وذلك من خلال الدورات والورشات بمختلف الموضوعات التي لها علاقة مباشرة بعمل البنك وأهدافه، وبما يضمن الأداء الأفضل للمهام وجودة الخدمات المقدمة؛ التي عُقدت في قاعة التدريب الرئيسة في البنك أو في معهد الإدارة العامة أو التي قدمتها جهات خارجية أخرى، وترتكز عملية إدارة التدريب في البنك على «أسس المشاركة في البرامج التدريبيّة لغايات الترفيع الوجوبي والجوازي في الخدمة المدنية» إضافة إلى سدّ الاحتياجات التدريبية التخصصية أو الفنية للموظفين من واقع الوصف الوظيفي لكل وظيفة، والاحتياجات المستجدة والطارئة، وبلغ عدد البرامج التدريبية المنفذة للعام 2021 (43) برنامجًا تدريبيًا استفاد منها (243) مشاركًا موزعين على النحو الآتي :

البرنامج	عدد المشاركين	ذكور	اناث	مركز	فروع
دورات / معهد الإدارة	142	65	77	75	67
دورات / جهات اخرى	10	5	5	10	0
ورشات	91	33	58	88	3
المجموع					

توزيع البرامج التدريبية المنفذة للعام 2021

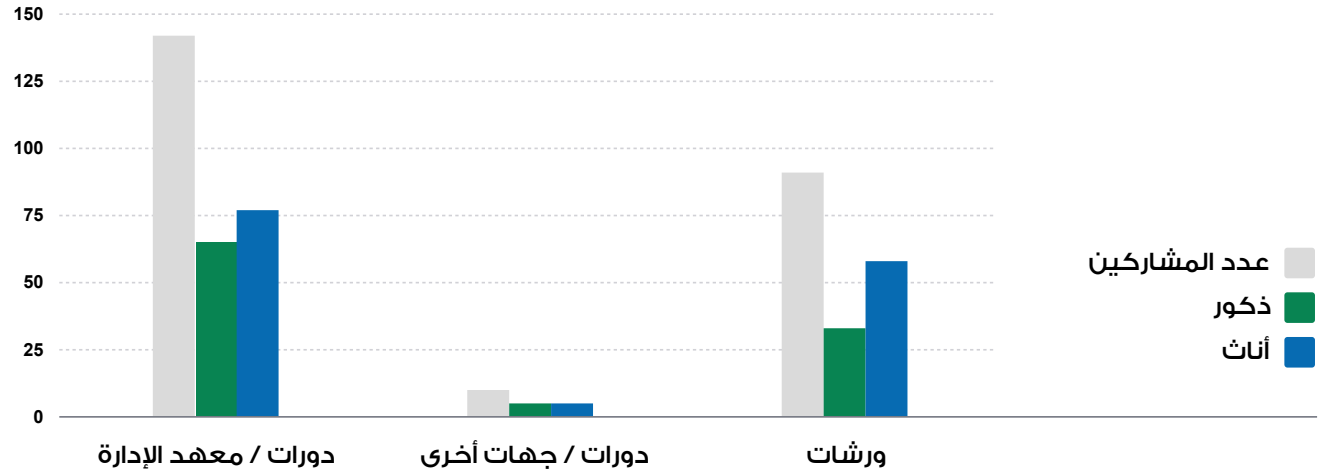

كادر بنك تنمية المدن والقرى

الوحدة التنظيمية	ذكور	اناث	المجموع
المركز الرئيسي	73	52	125
فرع إربد	17	10	27
فرع الزرقاء	6	1	7
فرع السلط	9	8	17
فرع الطفيلة	6	3	9
فرع الكرك	7	13	20
فرع المفرق	8	7	15
فرع جرش	4	1	5
فرع عجلون	8	1	9
فرع مادبا	9	1	10
فرع معان	16	3	19
مكتب أمانة عمان	3	1	4
مكتب العقبة	2	1	3
المجموع	168	102	270

المحور العاشر: مشاريع الطاقة البديلة

1. مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البلديات

وُقّعت اتفاقية تمويل بين بنك تنمية المدن والقرى وبنك الاستثمار الأوروبي EIB بقيمة (45) مليون يورو لغايات تمويل مشروع كفاءة استخدام الطاقة ومشروعات الطاقة المتجددة في القطاع البلدي والذي تقدر تكلفته بقيمة (80) مليون دينار أردني حيث خصص البنك مبلغ (40) مليون دينار أردني لغايات تمويل المشروع بالشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي. كما توفر الاتفاقية منحة مساعدات فنية بقيمة (1.4) مليون يورو من مبادرة المنحة الاقتصادية لبنك الاستثمار الأوروبي بهدف التحضير لتنفيذ المشروع .

ويهدف هذا المشروع- بشكل أساسي- إلى تخفيف الأعباء المالية على البلديات من خلال تخفيض فاتورة الكهرباء في القطاع البلدي الذي سيُموَّل بنسب فائدة منخفضة، حيث تشكل فاتورة الكهرباء جزءًا كبيرًا من نفقات البلدية بما يقارب 15l من موازنة البلدية في حين تبلغ فاتورة إنارة الشوارع في البلديات ما يقارب (26,5) مليون دينار أردني. كما رُصد مبلغ (13) مليون دينار للعام 2022 لتمويل المشروعات الموجهة للطاقة في البلديات، وذلك من خلال توفير خبرات ودعم فني من قبل بنك الاستثمار الأردني لتنفيذ المشروع ضمن أفضل الممارسات الدولية.

2. مشروع اعتماد البنك كصندوق المناخ الاخضر في الاردن

وقّع البنك مذكرة تعاون مع وزارة البيئة والمعهد العالمي للنمو الأخضر GGGi بتاريخ 18-7-2019 بهدف توثيق الشراكة مع المعهد ورفع جاهزية بنك التنمية للحصول على الاعتماد من صندوق المناخ الأخضر العالمي، وتنفيذ مشروعات تنمويّة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية المصادر وتوفير الوظائف وتحسين مستوى حياة المواطن.

اختير بنك تنمية المدن والقرى من خلال إجراءات شفافة ومعايير واضحة لتقييم الجهات المتقدمة، حيث ركّزت المعايير على الجوانب الماليّة والبيئيّة والاجتماعيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ صندوق المناخ الأخضر هو صندوق عالمي يسمح للمؤسسات الوطنية بأن تصبح معتمدة للحصول على تمويل للمشروعات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، ويوفر الدعم الفني للسلطات الوطنية المعنية والمؤسسات المرشحة التي تسعى للحصول على الاعتماد لتعزيز القدرة الوطنية على المشاركة مع الصندوق وتنفيذ المشروعات، حيث يعمل البنك حاليّا بالتعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر ووزارة البيئة على تحسين جاهزية البنك من خلال تطوير عدد من السياسات والأنظمة والإجراءات للحصول على الاعتماد، ويذكر أنّ المعهد العالمي للنمو الأخضر هو وكالة حكومية دولية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في البلدان النامية.

المحور الحادي عشر: العمليات الماليّة

1. طلبات القروض الواردة للبنك مصنفة حسب الغاية

بلغ إجمالي عدد القروض الواردة من عام 2021 (16) قرضاً بقيمة 32,915,546 دينار. بينما كانت لعام 2020 (27) قرضاً بقيمة 64,737,920 دينار، حيث إنخفضت نسبة القروض الواردة لعام 2021 عن عام 2020 بنسبة 51%.

البيان	طلبات القروض الواردة للبنك خلال الاعوام			
	2021		2020	
غاية القرض	عدد	قيمة	عدد	قيمة
خدمي	10	19,100,000	23	56,637,920
استثماري	0	0	2	600,000
تسديد التزامات	6	13,815,546	2	7500,000
المجموع	16	32,915,546	27	64,737,920

عدد طلبات القروض الواردة للبنك

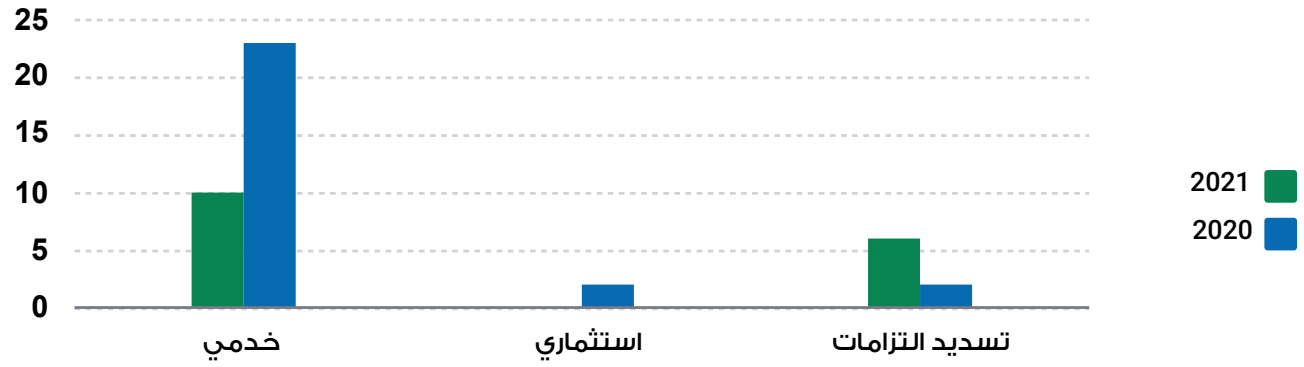

نسب القروض الممنوحة للبلديات

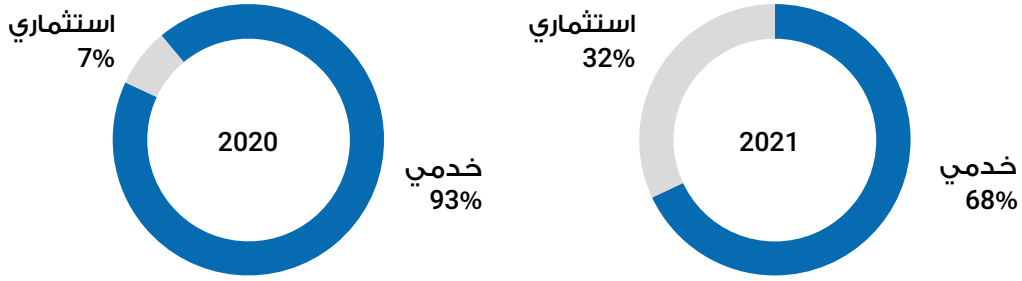

2. توزيع القروض الممنوحة حسب المشاريع

بلغت القروض الممنوحة في عام 2021 بقيمة 11,465,000 دينار وتقسم الى قروض خدمية بقيمة 7,765,000 دينار بما يعادل نسبة 68% من إجمالي القروض، وقروض إستثمارية بقيمة 3,700,000 دينار بما يعادل نسبة 32% من إجمالي القروض. بينما بلغت القروض الممنوحة في عام 2020 بقيمة 29,680,000 دينار وتقسم إلى قروض خدمية بقيمة 27,710,000 دينار بما يعادل نسبة 93% من إجمالي القروض، وقروض إستثمارية بقيمة 1,970,000 دينار بما يعادل نسبة 7% من إجمالي القروض.

القروض الممنوحة للبلديات حسب نوع المشروع للأعوام

غاية القرض	2021		2020	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة
خدمي	7,765,000	%68	27,710,000	%93
استثماري	3,700,000	%32	1,970,000	%7
المجموع	11,465,000	%100	29,680,000	%100

قيمة طلبات القروض الواردة للبنك

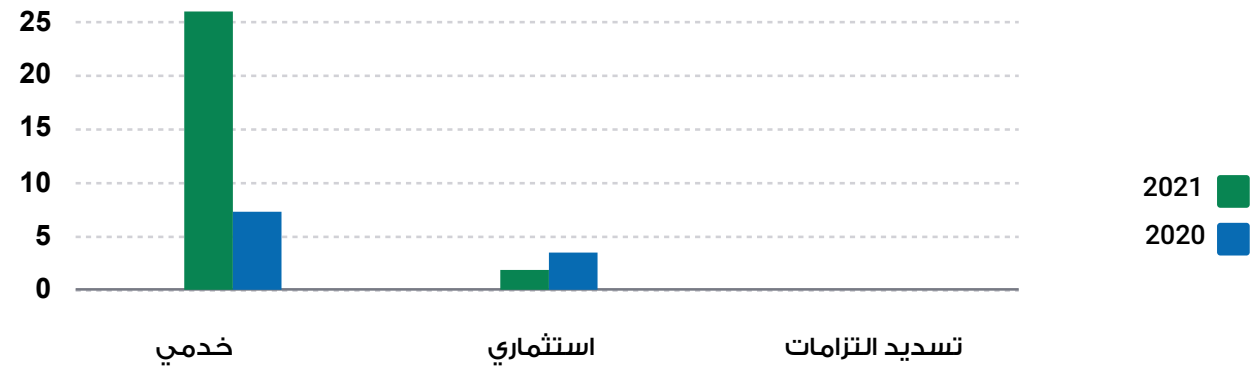

نسب القروض الممنوحة للبلديات

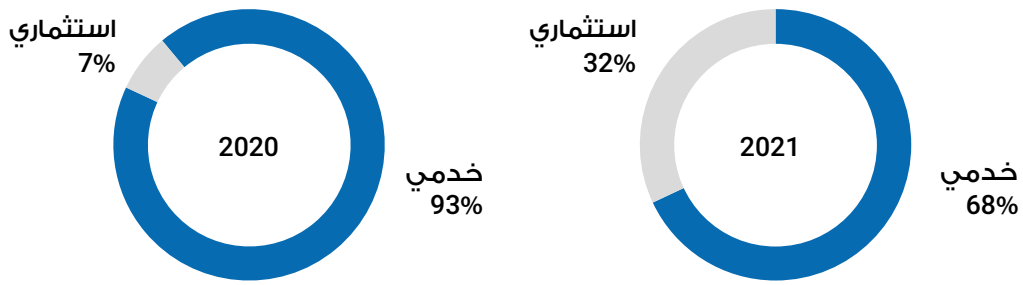

3. القروض الممنوحة للبلديات موزعة حسب المحافظة

كانت نسبة القروض الممنوحة موزعة حسب المحافظات في عام 2021 كما يلي: معان 43% والزرقاء 25% والعاصمة 32%، بينما كانت في عام 2020 كما يلي: العاصمة 3% وإربد 32% والبلقاء 1% ومعان 41% والمفرق 16% والطفيلة 2% والزرقاء 5%.

اسم المحافظة	القروض الممنوحة للبلديات للأعوام					
	2021			2020		
	عدد	عدد	قيمة	عدد	عدد	قيمة
العاصمة	1	3,700,000	%32	1	1,000,000	%3
إربد				3	9,650,000	%32
البلقاء				2	270,000	%1
معان	1	5,000,000	%43	2	12,200,000	%41
المفرق				6	4,580,000	%16
الطفيلة				1	480,000	%2
الزرقاء	1	2,765,000	%25	1	1,500,000	%5
المجموع	3	11,465,000	%100	16	29,680,000	%100

4. مديونية القروض 2020 - 2021

أظهر تقرير مديونية القروض ارتفاعًا ملحوظًا في المديونية عند المقارنة بين عامي: 2020 و 2021 وذلك نظرًا لتأثر البلديات بجائحة كورونا من حيث ضعف الإيرادات وزيادة النفقات، حيث بلغت نسبة الزيادة في المديونية لعام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 13 % و يلاحظ أعلى زيادة في المديونية لبلديات محافظة معان بنسبة 111 % .كما يلاحظ زيادة في المديونية لعدد 6 محافظات وانخفاضها لعدد 5 محافظات وعدم وجود مديونية لبلديات محافظة العقبة لعامي 2020-2021 ، إلا أنّ نسب الزيادة أعلى من نسب الانخفاض مما انعكس على مجموع المديونية ككل بنسبة زيادة 13 % كما هو موضح أعلاه.

مديونية القروض 2020 - 2021

المحافظة	مديونية القروض 2020	مديونية القروض 2021
إربد	23,482,191	24,826,059
البلقاء	763,545	743,545
الزرقاء	25,004,000	27,893,020
الطفيلة	597,481	443,669
العاصمة	6,994,633	6,419,745
العقبة	-	-
الكرك	7,359,872	7,546,518
المفرق	3,297,027	3,474,009
جرش	3,932,093	3,636,855
عجلون	3,927,210	3,676,383
مادبا	788,800	707,398
معان	7,024,642	14,810,134
المجموع	83,171,494	94,177,335

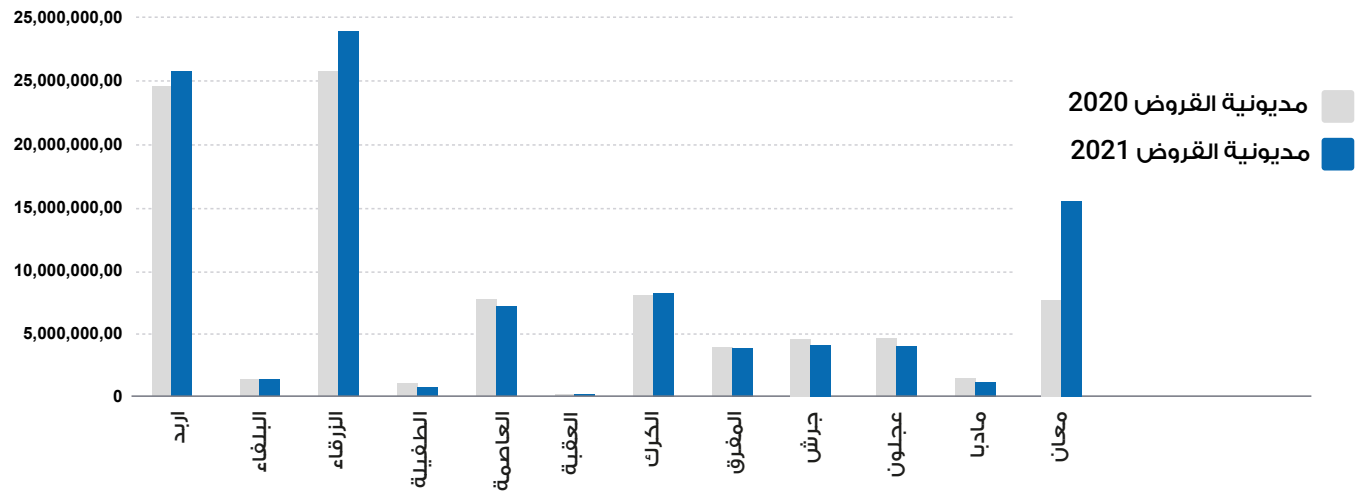

5. دعم المحروقات 2020 - 2021

جاءت الزيادة في دعم المحروقات لكافة المحافظات بنسب متساوية بلغت ما يقارب 17 % , و ذلك عند المقارنة بين عام 2020 و عام 2021 , بهدف المساهمة في تغطية الإلتزامات المترتبة على البلديات وتغطية جزء كبير من النفقات الجارية و الرأسمالية, بالإضافة الى العمل على حث البلديات بالتركيز على المشاريع الرأسمالية الإستثمارية والتي لها الأثر المباشر في زيادة الإيرادات الذاتية للبلديات.

دعم المحروقات 2020 - 2021

المحافظة	عام 2020	عام 2021
إربد	18,819,054.56	22,071,730.66
البلقاء	7,467,880.50	8,758,625.28
الزرقاء	9,175,003.88	10,760,807.02
الطفيلة	2,763,525.94	3,241,172.40
العاصمة	4,995,304.88	5,858,690.89
العقبة	1,670,224.50	1,958,905.28
الكرك	7,942,212.00	9,314,940.00
المفرق	11,636,225.44	13,647,424.91
جرش	4,522,072.50	5,303,665.28
عجلون	4,725,899.44	5,542,721.56
مادبا	3,159,061.88	3,705,072.57
معان	4,123,534.50	4,836,244.17
المجموع	81,000,000.00	95,000,000.00

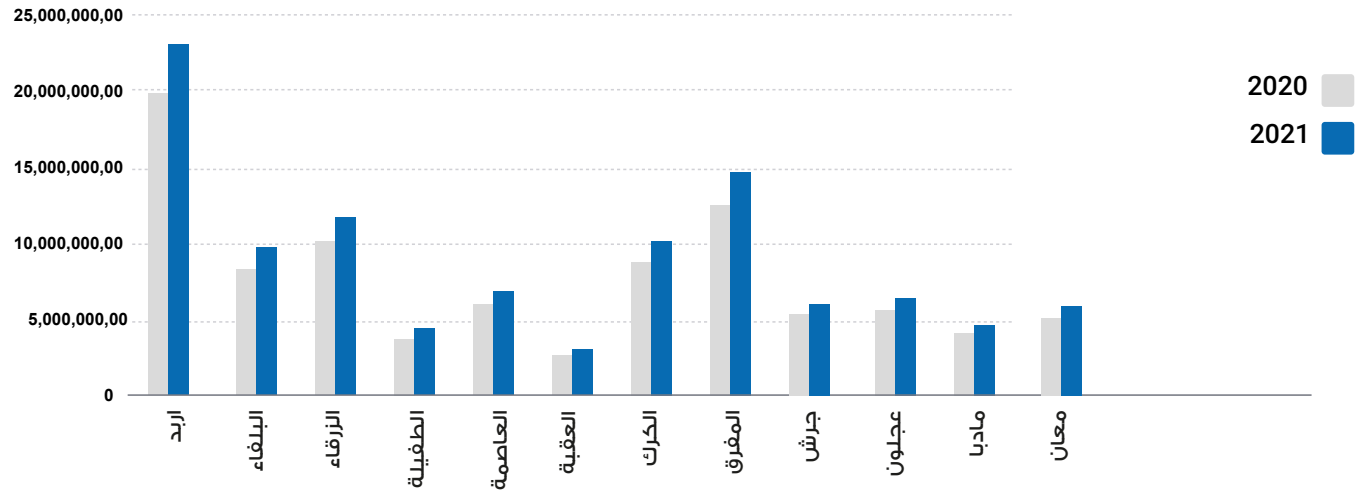

6. الاقساط والفوائد المحصلة على القروض 2020 - 2021

يظهر الجدول المرفق أحد الأدوار الرئيسة لبنك تنمية المدن والقرى في دعم البلديات، وذلك من خلال تأجيل تحصيل الأقساط والفوائد المستحقة على البلديات لعام 2020 بموجب قرار من مجلس الإدارة، وذلك للمساهمة في تخفيف العبء المترتب على البلديات نتيجة ضعف الإيرادات الذاتية، وزيادة النفقات لمواجهة جائحة كورونا. كما يبيّن الجدول تحصيلات عام 2021 التي بدأت من بداية عام 2020 حين صدور قرار التأجيل بالتحصيل للأقساط والفوائد، كون التحصيل يحصل بشكل آلي على أرصدة البلديات و حساباتها، حيث حُصّلت أقساط وفوائد لعام 2020 بمجموع مبلغ (2,409,077) مليونين وأربعمائة وتسعة آلاف وسبعة وسبعين دينارًا مقارنة بما حُصّل خلال عام 2021 الذي كان بمجموع مبلغ (12,384,757) اثني عشر مليونًا وثلاثمائة وأربعة و ثمانين ألفًا وسبعمائة وسبعة وخمسين دينارًا.

الأقساط و الفوائد المحصلة على القروض 2020-2021

المحافظة	2020		2021	
	الاقساط	الفوائد	الاقساط	الفوائد
إربد	315,000.000	146,947.170	1,510,518.993	1,803,385.704
البلقاء	-	-	20,000.000	16,557.425
الزرقاء	550,000.000	223,532.961	1,874,021.000	1,492,757.758
الطفيلة	-	-	153,097.000	62,944.217
العاصمة	787,942.000	385,654.614	821,742.000	374,758.359
الكرك	-	-	773,215.718	675,711.886
المفرق	-	-	383,866.000	206,712.392
جرش	-	-	529,077.401	476,243.071
عجلون	-	-	317,843.000	129,695.881
مادبا	-	-	79,308.000	89,692.452
معان	-	-	248,226.563	345,381.884
المجموع	1,652,942.000	756,134.745	6,710,915.675	5,673,841.029

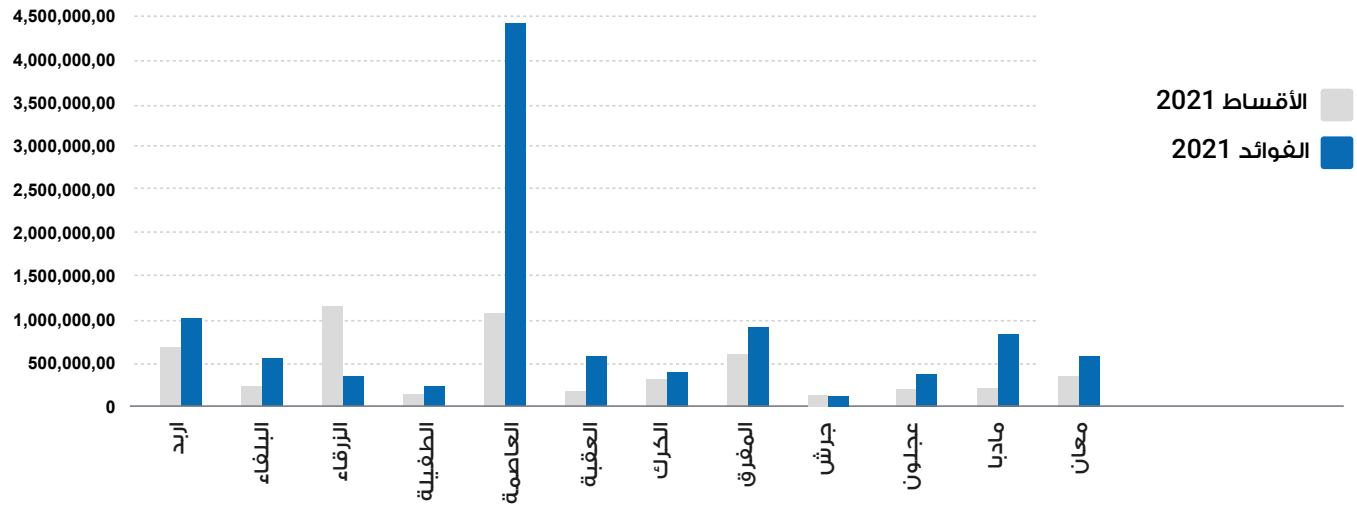

7. ارصدة حسابات العملاء – بلديات 2020 - 2021

عند مقارنة نتائج عام 2020 مع عام 2021 يلاحظ زيادة في الأرصدة المكشوفة لودائع البلديات حيث أن أرصدة الودائع مكشوفة لعام 2020 بمبلغ (98,546,526) دينار في حين بلغت لعام 2021 مبلغ (139,427,414) دينار و بنسبة زيادة تقارب 41 %, كما هو موضح بالجدول المرفق, وهذا مؤشر على الضعف الواضح في الإيرادات الذاتية للبلديات وزيادة نفقاتها, مع وجود تحسن طفيف بالأرصدة الموجودة على الحساب الجاري حيث بلغت في عام 2021 مبلغ (9,424,320) دينار مقارنة مبلغ (4,249,455) دينار لعام 2020.

ارصدة حسابات العملاء - بلديات 2020-2021

البلدية	رصيد الودائع 2020	رصيد الجاري 2020	رصيد الودائع 2021	رصيد الجاري 2021
إربد	-19,042,981.41	588,446.20	-32,497,519.19	936,037.08
البلقاء	-639,440.50	159,527.70	-2,372,060.38	492,319.77
الزرقاء	-21,201,947.24	1,066,746.14	-27,911,603.20	264,832.81
الطفيلة	-3,842,974.03	52,383.48	-6,221,986.24	151,088.67
العاصمة	-16,328,481.73	977,422.81	-7,066,291.58	4,358,715.07
العقبة	2,103,102.85	82,698.95	1,651,580.02	502,023.12
الكرك	-6,077,525.29	218,137.53	-11,474,536.20	308,694.98
المفرق	-9,037,700.49	534,938.43	-15,903,628.18	838,193.59
جرش	-9,133,754.54	125,155.71	-14,145,522.99	271,358.44
عجلون	-13,756,465.99	36,608.70	-18,529,349.46	19,478.77
مادبا	-669,634.47	133,308.97	-2,656,409.66	769,449.27
معان	-918,723.13	274,080.18	-2,300,086.60	512,128.81
المجموع	-98,546,525.97	4,249,454.79	-139,427,413.66	9,424,320.36

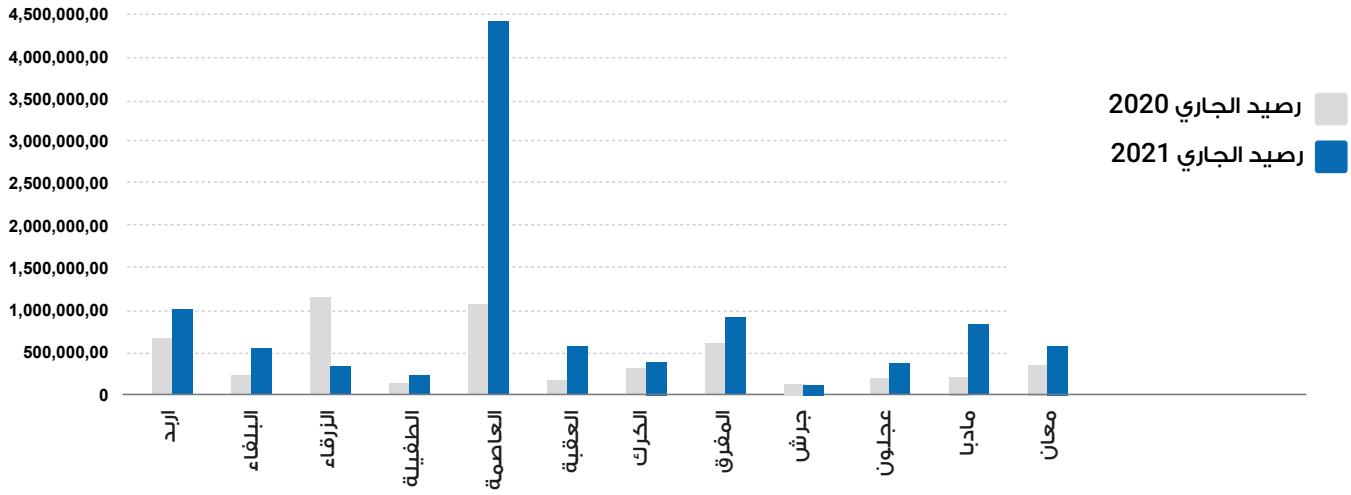

المحور الثاني عشر: التحليل المالي واهم المشاريع المؤشرات الماليّة

حقق البنك نجاحًا ملحوظا خلال مسيرته عبر السنوات الخمسة الماضية وكان الأداء المالي متطوّرًا بصورة إيجابية خلال عام (2021) مقارنة بالسنوات السابقة كما برز ارتفاع ملحوظ في قيمة الإيرادات المقبوضة للأعوام (2019) و (2020) فيما تأثر البنك نتيجة تداعيات جائحة كورونا وأدى إلى تخفيض قيم المصاريف الإدارية والعمومية على التوالي للعامين (2020) و (2021) وبلغت قيمة المصاريف الإدارية والعمومية للعام (2021) 3.6 مليون بسبب التبرع لصندوق همة وطن بقيمة (250) ألف دينار وتماشيًا مع أوامر الدفاع التي ألزمت الموظفين بالدوام بالحد الأدنى في العامين (2020) و (2021) التي أثرت بانخفاض ملحوظ في قيم بنود: الكهرباء، الماء، الهاتف، والمحروقات التي ساهمت بزيادة صافي الربح لتصل إلى (13,367,044) مليون دينار وارتفعت قيمة التسهيلات الممنوحة للبلديات للعام (2020) لتصل إلى(150) مليون دينار، وذلك بسبب منح أغلب البلديات تسهيلات لذلك العام.

اهم نتائج العمليات	2018	2019	2020	2021
ايرادات مقبوضة	12,799,924	15,422,631	16,972,919	
المصاريف الإدارية والعمومية	3,633,014	3,475,787	3,609,875	
صافي الارباح	9,166,910	11,945,228	13,367,044	
أهم بنود الميزانية				
مجموع الموجودات	315,677,169	271,954,485	311,357,766	
مجموع ودائع العملاء	105,547,049	61,458,763	81,461,413	
تسهيلات ائتمانية ممنوحة	99,752,653	182,189,957	240,072,807	
استثمارات خارج المركز المالي (الشركة الزميلة – التكنولوجيا الموفرة للطاقة)	10,000	8,384	12,384	
مجموع المطلوبات	196,005,917	140,343,255	167,834,366	
مجموع حقوق المساهمين	119,671,252	131,611,230	143,523,400	
بعض النسب الماليّة				
العائد على الموجودات	%3	%4	%5	
العائد على حقوق المساهمين	%8	%9	%9	
نسبة هامش الربح	%72	%77	%79	
نسبة الاسهم – (الشركة الزميلة - التكنولوجيا الموفرة للطاقة)	%20	%20	%20	

أهم نتائج العمليات

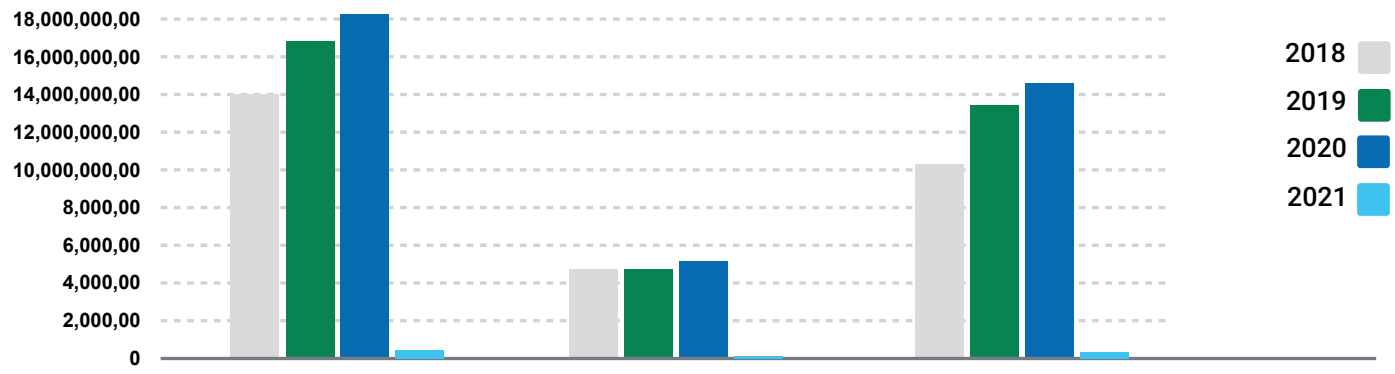

المحور الثالث عشر : التطلعات المستقبلية

يسعى البنك إلى تعديل قانونه لسنة 1985 الساري المفعول بالتوازي مع تعديل قانون الإدارة المحلية، حيث يأتي هذا التعديل تماشيًا مع البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024) الذي أُعدّ في ظل ظرف استثنائي محاط بجملة من التحديات المرتبطة بجائحة كورونا واستمرار تداعياتها، والعودة للحياة الطبيعية ليس في الأردن فقط وإنما في المنطقة والعالم بأسره، خاصة فيما يتعلق بحركة الأفراد، والتجارة العالمية وتعافي الأسواق، وتلتزم الحكومة بإجراء مراجعات دورية للبرنامج التنفيذي التأشيري، آخذة بعين الاعتبار أية تطورات ومستجدات على الوضع الوبائي وعلى الاقتصاد في الإطارين: الإقليمي والعالمي، بهدف تجويد مؤشرات الأداء وتطويرها، وكذلك المستهدفات الكمية والنوعية والأطر الزمنية للتنفيذ، وقد تبنّى البنك المحور الخامس للتنمية المتعلق بخدمات البنية التحتية الذي يتضمن إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات ورسم السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية على المستوى المحلي وتطوير الخدمات البلدية، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، وخفض كلفها على الاقتصاد الوطني.

ويهدف مشروع القانون إلى تمكين البنك من تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانيّة للبلديات، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي ولأية جهة تعمل على تحقيق التنمية المحلية داخل حدود البلديات إضافة إلى مشروعات الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص، وإدارة المنح والقروض والرقابة عليها، وتوفير الخدمات الفنية والاستشاريّة وإجراء الدراسات، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالبلديّات (تطبيق المرصد البلدي) وإلزامها بتزويد البنك بأرصدتها كافة لدى البنوك التجارية ونتائج أدائها المالي الفعلي وأية بيانات أخرى يطلبها البنك بشكل دوري وفقًا لما يحدده لغايات تحليلها بهدف تمكين البلديات من التخطيط السليم ودعم اتخاذ القرار المناسب وتحديد التصورات المستقبلية لاحتياجات البلديات والمتعاملين في تحسين وتطوير الخدمات. كما يتضمن المشروع نقل مهام صندوق تنمية المحافظات وصلاحياته إلى البنك من المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، حيث سيُخصّص حساب خاص في البنك توضع فيه أمواله وإيراداته ونفقاته ويضمن بدوره استدامة تقديم الدعم للمشروعات الإنتاجية والاستثمارية في محافظات المملكة خارج حدود أمانة عمان وفقًا لنظام يصدر لهذه الغاية ، كما سيُغيّر تشكيل مجلس إدارة البنك لتكون برئاسة وزير الإدارة المحلية وعضوية ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية ، وزارة المالية، وزارة الاشغال العامة والإسكان، وزارة التخطيط ، البنك المركزي إضافة إلى خمسة أعضاء يمثلون البلديات للفئات الثلاث وممثلين اثنين عن القطاع الخاص من ذوي الخبرة والاختصاص، حيث حُدّدت مهام المجلس وصلاحياته لتتناسب مع مبادئ الحوكمة المؤسسية وطبيعة الأعمال التي يمارسها البنك.

مشاريع البنك المنجزة خلال العام 2021

اعادة تأهيل حدائق بلدية إربد

ملاعب بلدية إربد

مجمع باصات سحاب

حاويات معدنية بلدية الزرقاء

تصريف مياه أمطار بلدية إربد

مبنى بلدية معان

صالة رياضية بلدية صبحا والدفيانة

تقرير مدقق الحسابات 2021